



البنك الدولي

News Release No. 2005/69/S

Contacts:

David Wofford: (202) 473 6802
Cell: (202) 997 1516
Email: dwofford@ifc.org
Corrie Shanahan: (202) 473-2258
Cell: (202) 294 4697
cshanahan@ifc.orgEmail:

التعامل التجاري لسنة 2005 : الدول الفقيرة تناضل من أجل التخفيف من القيود الإجرائية أمام التجارة وتفقد فرصا ضخمة للنمو

واشنطن في 8 سبتمبر 2004 - حققت سلوفاكيا وكولومبيا أعظم قدر من النجاح في تحقيق المناخ الملائم للإستثمار بسبب الإصلاحات التي أدخلتها في العام الماضي، وذلك عن طريق إنشاء محطة إلكترونية واحدة لخدمة الشركات الجديدة. فقلصت التأخيرات والتعطيلات الإجرائية، وأصلحت من تسجيل الإئتمان وزادت من مرونة قوانين العمالة، طبقا لتقرير جديد صادر عن مجموعة البنك الدولي.

و يشير التقرير "التعامل التجاري لسنة 2005 - إزالة العوائق أمام التنمية" الصادر بالتعاون بين البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، وهي هيئة القطاع الخاص للإقراض التابعة لمجموعة البنك الدولي، إلى أن هذه الإصلاحات، وهي غالبا ما تكون بسيطة، من شأنها خلق فرص عمل بالنسبة للنساء والشباب وتشجيع قطاع الأعمال والتجارة على دخول مجال الإقتصاد الرسمي وتنشيط التنمية الإقتصادية .

غير أن التقرير الذي يعمل على تشخيص معدلات الإداء والإصلاحات في 145 دولة يجد أن الدول الفقيرة يتطلب من رجال و نساء الأعمال الذين يقبلون على بدء وإدارة مشروعات جديدة أو إنهاؤها، ضعف الجهد الذي يبذلونه في الدول الغنية، وذلك بسبب بطء الإجراءات الإدارية، بينما لا

تتمتع الشركات فى الدول الفقيرة بنصف حقوق الملكة والحماية التى تتمتع بها نظيراتها من الشركات فى الدول الغنية .

وإجمالاً، فقد قامت الدول الغنية بإدخال إصلاحات على مناخ الإستثمار تعادل ثلاثة أضعاف ما قامت به الدول الفقيرة فى العام الماضى، وقد كان للدول الأوروبية قصب السبق فى إدخال وتحقيق هذه الإصلاحات. وتصدرت عشر دول هذه الإصلاحات طبقاً لآخر تقدير خلال العام المنصرم وهى: سلوفاكيا، وكولومبيا، وبلجيكا، وفنلندا، والهند، وليثوانيا، والنرويج، وبولندا، والبرتغال، وأسبانيا. وبين الدول الـ 58 التى قامت بإصلاح الإجراءات الخاصة بالتجارة أو التى دعمت حماية حقوق الملكية فى العام الماضى، لم تزد نسبة الدول التى فعلت ذلك بين الدول الفقيرة أو ذات الدخل دون المتوسط أكثر من الثلث.

ويقول مايكل كلاين نائب رئيس البنك الدولى ومؤسسة التمويل الدولية لتنمية القطاع الخاص ورئيس الإقتصاديين بمؤسسة التمويل الدولية "أن الدول الفقيرة التى تحتاج بشدة إلى المشروعات الجديدة وزيادة العمالة تزداد تخلفاً عن الدول التى قامت بتبسيط الإجراءات التى تساعد على خلق أطر أكثر ملاءمة للإستثمار".

وفى المعدل، فإن المشروع التجارى فى الدول الغنية يحتاج إلى ستة إجراءات، و 8 فى المائة من معدل دخل الفرد، وفترة تصل إلى 27 يوماً لكى يبدأ، أما فى الدول التى يكون معدل الدخل فيها دون المتوسط فإن نفس المشروع يحتاج إلى 11 إجراء، و 122 فى المائة من متوسط دخل الفرد وفترة 59 يوماً لتحقيقه. وفى أكثر من 12 دولة يحتاج أى مشروع جديد إلى أكثر من 100 يوم.

ويستطيع أى مستثمر فى أى بلد من الدول الغنية الحصول على كافة المعلومات الإقتصادية الخاصة بالشركات العامة المسجلة فى البورصة، بينما لا تتوفر للمستثمرين أية معلومات عنها فى الدول الفقيرة.

ويستحدث تقرير التعامل التجارى لسنة 2005 المعلومات الواردة فى تقرير العام الماضى فيما يختص بخمس مؤشرات خاصة بالمناخ التجارى وهى : بدء المشروع التجارى، تشغيل العمال وفصلهم، والتأكد من تنفيذ التعاقدات والحصول على الإئتمان اللازم، وإنهاء المشروع. وتوسع بحث التقرير لىتضمن 145 دولة، وأضاف مؤشرين جديدين هما: تسجيل ملكية المشروع، وحماية المستثمرين. وقد تقدمت 13 حكومة منذ صدور تقرير العام الماضى بطلب إضافتها إلى تقرير التعامل التجارى لعام 2005.

ويقول سيميون جانكوف معد تقرير التعامل التجارى لسنة 2005 أنه "يعطى صانعى السياسات أدوات أقوى لقياس الأداء الإدراى مقارنة بالدول الأخرى، عن طريق نقل وإقتباس الممارسات العالمية وإعادة ترتيب أولويات الإصلاح.

فعلى سبيل المثال، يحصر التقرير الفوارق الواسعة لتكاليف تعيين العمال وإنهاء خدمتهم فى مختلف الدول مشيراً إلى إرتفاع تكاليف إنهاء الخدمة ق تؤدى إلى عدم تشجيع خلق الوظائف. كما يشير التقرير على أن ضعف القوانين الخاصة بإشهار الإفلاس يمكن أن يؤدى إلى جفاف القروض

الخاصة بالمشروعات: ففي نحو 50 دولة فقد يتوقع الدائنين إستعادة 20 سنتا من كل دولار عندما يفس المشروع .

وأهم النتائج التي توصل إليها تقرير التعامل التجارى لسنة 2005 هي :

- أن المشروعات التجارية في الدول الفقيرة تواجه أعباء إدارية أثقل من الدول الغنية . فالدول الفقيرة تفرض تكاليف أكبر لفصل العامل أو لتنفيذ العقود، أو دفع رسوم التسجيل. كما تفرض تعطيلات في إجراءات إشهار الإفلاس وتسجيل الملكية، وبدء أى مشروع، كما لا توفر مايلزم من الضمانات لحماية الحقوق القانونية للمستدينين والدائنين وفرص تنفيذ التعاقد بقوة القانون، ومتطلبات الإشهار. وبالنسبة للتكاليف الإدارية وحدها فإنها تتفاوت بين الدول الفقيرة والغنية بنسبة ثلاثة أضعاف. كما تتفاوت فترة الإجراءات والتعطيلات الإدارية بينهما بنسبة الضعف في الدول الفقيرة عنها في الدول الغنية.

- أن الفوائد والعوائد من الإصلاح ضخمة. يقدر التقرير أن التحسن الذى يستحدث من القاع إلى القمة في التعامل التجارى من شأنه تحقيق زيادة قدرها 22 فى المائة فى النمو الإقتصادى السنوى . وأن مؤشرات هذه الفوائد تجيىء من تركيا وفرنسا، أذ شهدت كل منهما زيادة فى تسجيل المشروعات الجديدة بنسبة 18 فى المائة بعد أن خفضت الحكومتان من وقت وتكاليف بدء أى مشروع فى العام الماضى. وأدت الإصلاحات الإدارية المتوازية التى أدخلتها سلوفاكيا إلى زيادة قروض البنوك إلى القطاع الخاص بنسبة 10 فى المائة. ومرد هذا العائد إلى أن المشروعات التجارية لم تعد تضيع كل هذا الوقت والمال على تعقيدات إدارية لا لزوم لها وتكريس القدر الأكبر من الموارد من أجل إنتاج وتسويق منتجاتهم ولأن الحكومات أصبحت تتفق جهدا أقل على الإجراءات المعوقة وجهدا أكبر على الخدمات الإجتماعية.

- الإجراءات الثقيلة وضعف حقوق الملكية تستبعد الفقراء - لاسيما النساء وصغار السن - من الدخول فى مجال التعامل التجارى. يتوصل التقرير إلى أن ضعف حقوق الملكية والإجراءات الإدارية الثقيلة تتكاتف معا على حجب الفقراء من النشاط الإقتصادى الرسمى. ويقول كارالى ماكليش معد التقرير: "إن الإجراءات الثقيلة لا تفشل فقط فى حماية النساء والشباب والفقراء - من المفروض أنها تخدمهم - وإنما تنتهى بإيذائهم. ويؤكد تقرير التعامل التجارى أن الإجراءات السهلة من شأنها توفير الحماية الإجتماعية والمناخ الإقتصادى الصحى لرجال الأعمال والمستثمرين وكافة الناس. ويعتمد التقرير على أعمال الإقتصادى هيرناندى سوتو، مؤكدا أنه ليس فقط من المحتم تشجيع تسجيل الأصول ولكنه أيضا من الضرورى، وربما من الأصعب، أن تمنعهم من الإنزلاق مرة أخرى إلى القطاع غير الرسمى.

ويشير تقرير التعامل التجارى لسنة 2005 أن الإصلاح الذى تم فى العام الماضى فى الدول التى واجهت تحديات التنافس وجدت الحوافز لقياس الأعباء التى تفرضها الإجراءات الإدارية. ففي الإتحاد الأوروبى الموسع قامت الدول التى إنضمت حديثا بالإصلاحات توقعا منها أنها ستواجه ضغوطا من جراء المنافسة أمام تجارتهم، بينما قامت الدول الأعضاء بالفعل بالإصلاحات من أجل المحافظة على التفوق الذى يتمتعون به أمام المنتجين الذين يعتمدون على الأجور الأدنى بين الدول حديثة العضوية.

أما فى الدول النامية، فقد حفزت الإهداف التى وضعتها هيئة التنمية الدولية والدول المانحة لأداء هذه الدول، على دفع الدول الفقيرة إلى إختبار العوائق الإدارية وإقتراح الإصلاحات المطلوبة. وكانت الدول الأفريقية أقل المناطق التى سعت إلى الإصلاح ، وأكثر فى وضع العراقيل الإدارية للتعامل التجارى وتليها فى ذلك دول أمريكا اللاتينية .

- أفضل 20 دولة إقتصادية بالنسبة للتعامل التجارى هى: نيوزيلندا، الولايات المتحدة، سنغافورة، هونج كونج \ الصين، إستراليا، النرويج، المملكة المتحدة، كندا، السويد، اليابان، سويسرا، الدانمارك، هولندا، فنلندا، أيرلندا، بلجيكا، ليثوانيا، سلوفاكيا، بوتسوانا، وتايلاند.

وقد شارك فى إعداد مشروع التعامل التجارى "أكثر من 3000 خبير محلى، ومستشارين تجاريين ومحامين ومحاسبين وموظفين حكوميين، بالإضافة إلى أكاديميين بارزين قدموا الدعم والمراجعة المنهجية. وتتوفر المعلومات والمنهج المتبع وأسماء المشاركين فى إعداد التقرير على الإنترنت.

وتوجد مؤشرات المناخ الإستثمارى والتحليلات الخاصة بها، وكذلك المعلومات الخاصة بطلب نسخا من التقرير على موقع التعامل التجارى التالى:
<http://ttu.worldbank.org/doingbusiness>

ويتوفر نص التقرير الكامل على الإنترنت للصحفيين فى مركز البنك الدولى للإيجازات الخاصة بالصحافة: <http://media.worldbank.org>

نقاط الإتصال:

دافيد ووفورد
تليفون 473-6802 (202)
محمول 997-1516 (202)
البريد الإلكتروني : dwofford@ifc.org

كورى شاناهان
تليفون 473-2258 (202)
محمول 294-4697 (202)
البريد الإلكتروني : cshanahan@ifc.org

وسط وشرق أوروبا :

إيرينا ليكاشوفا
تليفون 473-1813 (202)
محمول 247-7231 (202)
بريد إلكترونى : ilikhachova@ifc.org

شرق آسيا والباسفيكى :

ديز موند دود (هونج كونج)

تليفون (852) 2509-8183

محمول (852) 6478-7749

بريد إلكترونى : ddodd@ifc.org

أمريكا اللاتينية والكاريبى :

أدريانا جوميز

تليفون (202) 458-5204

محمول (202) 294-4698

البريد الإلكتروني : agomez@ifc.org

الشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية وأفريقيا جنوب الصحراء :

أحمد بدوى

تليفون (202) 458-7148

محمول (202) 361-9175

بريد إلكترونى : abadawi@ifc.org

جنوب آسيا :

لودينا جوزيف

تليفون (202) 473-7700

محمول (202) 294-4699

بريد إلكترونى : ljoseph@ifc.org

أوروبا الغربية :

جورج شميت

تليفون (202) 458-2934

محمول (202) 294-4854

بريد إلكترونى : gschmidt@ifc.org